

محابر

مَحَابِي

مجلة دولية محكمة تصدر عن كرسى اليونسكو للأمير عبد القادر لثقافة السلام
ومخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لجامعة الجزائر 1
واللجنة الوطنية الجزائرية للتربية والعلم والثقافة

المجلد 5 العدد 1 ديسمبر 2019

اللجنة الوطنية الجزائرية للتربية والعلم والثقافة



اللجنة الوطنية الجزائرية للتربية والعلم والثقافة المنشأة بموجب المرسوم رقم 21-126 المؤرخ في 18 أبريل 1963، والمرسوم رقم 187-66 المؤرخ في 21 جوان 1966 المعديل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 16-67 المؤرخ في 16 فبراير 2016، مؤسسة حكومية مكلفة بإفادة الرأي العام بأهداف وبرامج وأعمال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). قصد تطوير مثل التفاهمن المتداول بين الشعوب وتشجيع المبادرات الثقافية على المستوى الفكري والجهود التربوية، لاسيما في ميدان حقوق الإنسان واحترام التنوع الثقافي وحماية البيئة.

اللجنة الوطنية الجزائرية لليونسكو موضوعة تحت وصاية وزير التربية الوطنية الذي يرأسها. تضم جمعية عامة، ومكتب تنفيذي، وأمانة عامة يتولى إدارتها أمين عام، مكلف وفق المادة 21 من المرسوم 16-67 بإعداد التقرير العام للنشاطات الذي تقدمه الجزائر، بصفتها دولة عضو في المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، واستدعاء الجمعية العامة للجنة، وتسيير أشغالها الإدارية والمالية.

كرسي اليونسكو للأمير عبد القادر لحقوق الإنسان وثقافة السلام



كرسي اليونسكو للأمير عبد القادر لحقوق الإنسان وثقافة السلام وحدة بحث دولية تم إنشاؤها بموجب الاتفاقية المبرمة في 15 جوان 2016 بين جامعة الجزائر 1 ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. تهدف وحدة البحث وفق المادة الثانية من الاتفاقية "ترقية نظام منسجم من نشاطات البحث والتكوين والإعلام والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، وثقافة السلام، وفلسفة القانون"، وكذلك "تشجيع التبادل بين الباحثين من مستوى عال، وأساتذة ذوي شهرة عالمية، من الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وإفريقيا، والدول العربية، وأوروبا، وغيرها من مناطق العالم".

لتحقيق هذا الهدف، منحت المادة المذكورة للكرسي الصلاحيات التالية:

- ❖ تأليف كتاب مرجعي للخبراء في مجال حقوق الإنسان وثقافة السلام؛
- ❖ تنظيم تظاهرات علمية لإبراز مساهمة الإسلام في تعزيز ثقافة السلام وحقوق الإنسان، ونشر نتائج البحوث وأعمال الملتقيات.
- ❖ توجيه توصيات لأصحاب القرار واقتراح برامج شراكة دولية.

مختبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

مختبر حقوق الإنسان
والقانون الدولي الإنساني
جامعة الجزائر:



تشكل ترقية القيم العالمية لحقوق الإنسان اليوم إحدى أولويات السياسات التربوية والتعليمية على الصعيدي الوطني والدولي، كما تذكرنا بذلك مختصات التوصيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، خاصة منها التوصية المتعلقة بالتربيـة على حقوق الإنسان والحرـيات الأساسية (1974)، وإطار العمل على التربية على السلام وحقوق الإنسان والديمقراطـية (1995).

من هنا، يهدف مختبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لكلية الحقوق جامعة الجزائر 1، المنشـأ بموجب القرار الوزاري رقم 872 المؤرخ في 1 أكتوبر 2018، المشاركة، بواسطة البحث العلمي، في تكوين خبراء ومختصين في مجال الحقوق الإنسانية، وترقية قيم السلم العالمي والحق في الاختلاف.

يضم المختـبر 74 باحث موزـعين عبر 8 فرق بحـثـيـة؛ 16 باحـثـ دائمـ من صـنـفـ الأـسـتـاذـيـةـ، 19 أـسـتـاذـ محـاضـرـ (بـ)ـ وـمسـاعـدـ (أـ)، وـ39 طـالـبـ دـكـتوـرـيـ.

محاور المختـبر:

تمحـورـ مـيـادـينـ بـحـثـ المـخـبـرـ حـولـ مـخـتـفـ المـواـضـيـعـ الـمـتـعـلـقـةـ بـحـقـوقـ الإـنـسـانـ عـلـىـ الصـعـيـديـ الـوطـنـيـ وـالـدـوـلـيـ، فـيـ حـالـتـيـ السـلـمـ وـالـحـرـبـ. تمـ توـزـيعـهـاـ عـلـىـ ثـمـانـيـةـ مـحـاـورـ أـسـاسـيـةـ تـنـاسـيـةـ تـنـاسـيـةـ تـنـاسـيـةـ تـنـاسـيـةـ تـنـاسـيـةـ تـنـاسـيـةـ تـنـاسـيـةـ تـنـاسـيـةـ

- حـمـاـيـةـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ فـيـ دـوـلـ الـمـغـرـبـ الـكـبـيرـ
- حـقـوقـ الـمـرـأـةـ وـالـطـفـلـ عـلـىـ ضـوءـ التـشـريـعـاتـ الـو~طنـيـةـ وـالـقـوـانـيـنـ الـدـو~لـيـةـ
- مـنـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـدـوـرـهـاـ فـيـ تـطـورـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ وـالـقـانـونـ الـإـنـسـانـيـ
- الـقـانـونـ الـدـو~لـيـ لـحـقـوقـ الإ~ن~س~ان~
- الـجـنـسـيـةـ وـالـمـو~اطـنـةـ بـيـنـ التـحـولـ وـالتـجـدـيدـ
- حـقـوقـ الإ~ن~س~ان~ أـشـاءـ الـأ~ز~م~ات~ الد~اخ~ل~ي~ة~
- ضـمـانـاتـ حـقـوقـ الإ~ن~س~ان~ فـيـ ظـلـ الـقـانـونـ الـدـو~ل~ي~ ال~إ~ن~س~ان~ي~
- حـمـاـيـةـ الـبـيـئـةـ وـحـقـوقـ الإ~ن~س~ان~.

أشـطـةـ المـخـبـرـ:

يسـعـيـ مـخـبـرـ حـقـوقـ الإ~ن~س~ان~ فـيـ تـحـقـيقـ الـأ~ه~د~اف~ السـابـقـةـ مـنـ خـلـالـ ثـلـاثـةـ أـسـالـيـبـ عـلـىـ أـسـاسـيـةـ:

- الـتـظـاهـرـاتـ الـعـلـمـيـةـ: تـنظـيمـ مـلـقـيـاتـ دـو~لـيـةـ و~و~ط~ن~ي~ة~، و~ن~د~و~ات~ ع~ل~م~ي~ة~، لـفـائـدـة~ الـأ~س~ات~ذ~ة~ و~الـطـلـبـة~ الـبـاحـثـيـن~، أـو~ فـي~ إـطـار~ شـرـاكـة~ مـع~ الـقـطـاع~ الـاـقـتـصـادي~ و~الـجـمـعـيـ
- الـطـبـاعـةـ وـالـنـشـرـ: تـشـمـلـ أـعـمـالـ الـمـلـقـيـاتـ، وـمـحـاضـراتـ الـأ~س~ات~ذ~ة~، وـأ~ط~رو~ح~ات~ و~ر~س~ائ~ل~ ال~ط~ل~ب~ة~. بـالـإ~ض~اف~ة~ لـم~ل~ج~ل~ة~ ال~د~و~ل~ي~ة~ ال~م~ح~ك~م~ة~ ال~ت~ي~ ي~ص~د~ر~ه~ا~ ال~م~خ~ب~ر~.
- الـتـعـلـيمـ وـالـتـكـوـينـ: بـالـإ~ض~اف~ة~ إ~ل~ى~ تـأ~ط~ي~ر~ م~اس~ت~ر~ ح~ق~وق~ الإ~ن~س~ان~ و~ال~ق~ان~ون~ ال~د~و~ل~ي~، و~ط~ل~ب~ة~ د~ك~ت~و~ر~اه~ ح~ق~وق~ الإ~ن~س~ان~ و~ال~ح~ر~يات~ ال~ع~م~وم~ي~ة~، ي~ق~ت~ر~خ~ ال~م~خ~ب~ر~ ت~ك~و~ي~ن~ ع~ال~ي~، م~ا~ ب~ع~ ال~ت~د~ر~ج~ (PGS)~ ف~ي~ إ~ط~ار~ الش~ر~اك~ة~ م~ع~ ال~ق~ط~اع~ي~ ال~ع~ام~ و~ال~خ~اص~.

مَعَابِر

مجلة دولية محكمة تصدر عن كرسي اليونسكو للأمير عبد القادر لثقافة السلام
ومخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لجامعة الجزائر 1
واللجنة الوطنية الجزائرية للتربية والعلم والثقافة

المجلد 5 العدد 1 ديسمبر 2019

"المعابر" مجلة دولية محكمة تصدر بصفة سنوية عن كرسي اليونسكو للأمير عبد القادر لثقافة السلام ومخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لجامعة الجزائر 1، بالشراكة مع اللجنة الوطنية الجزائرية للتربية والعلم والثقافة. مؤسسة سنة 2012 في إطار برنامج مشاركة اليونسكو لترقية ثقافة السلام وحقوق الإنسان، تضمّ المجلة هيئة تحرير مشكلة من أعضاء مجلس المخبر، ولجنة علمية مكونة من خبراء وطنيين، ولجنة استشارية مؤلفة من باحثين دوليين من جامعات أجنبية عربية وغربية.

تهتمّ المجلة بالمواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيدي الوطني والدولي، في حالتي السلام والنزاعات؛ علاوة عن اهتمامها بالمواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان عامة، تمنح المجلة اعتباراً خاصاً للمواضيع المتعلقة بحقوق المرأة، وحماية البيئة، وحوار الأديان، وثقافة السلام والعيش معاً.

تشرّف المجلة بمقابلات علمية باللغات الثلاثة العربية والفرنسية والإنجليزية. يشترط في المقالات الأصالة والموضوعية والالتزام بالضوابط المنهجية والمعايير الشكلية. ترسل المقالات إلى أمانة المجلة عن طريق الأرضية الوطنية للمجلات الجزائرية.

مدير التحرير:

أ/ طوالبي عصام.

مدیر مخبر حقوق الإنسان وكرسيالأمير عبد القادر.
i.toualbi@univ-alger.dz

مسؤول النشر:

أ/ بواحرة نادية.

الأمينة العامة للجنة الوطنية الجزائرية لليونسكو
natcomalgerie@unesco.dz

أمانة المجلة:

أ/ قرنان فاروق.

طالب دكتورالي في حقوق الإنسان والجعريات العامة
guerfarouk@gmail.com

هيئة التحرير:

- د/ طوالبي عصام، رئيس فرقه حقوق الإنسان في دول المغرب الكبير
 - د/ بن قوية سامية، رئيسة فرقه حقوق المرأة والطفل
 - د/ ساسي سلمى، رئيسة فرقه منظمه الأمم المتحدة وحقوق الإنسان
 - د/ بن علي جميلة، رئيسة فرقه القانون الدولي لحقوق الإنسان
 - د/ مخبات عائشة، رئيسة فرقه الجنسية والمواطنه بين التحول والتجدد
 - د/ ساسي نجاة، رئيسة فرقه حقوق الإنسان أثناء الأزمات الداخلية
 - د/ مدارف فايزه، رئيسة فرقه حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
 - د/ العربي وهيبة، رئيسة فرقه حماية البيئة وحقوق الإنسان.

الحننة العلامة:

- أ.د/ زقان راضية، جامعة الجزائر 2
أ.د/ خلف فاروق، جامعة الوادي
أ.د/ عيشور نادية، جامعة سطيف 2
د/ دبش عبد النور، جامعة الجزائر 1
د/ بوجلطي عز الدين، جامعة الجزائر 1
د/ عيشاوي أممال، جامعة البليدة 2
د/ جفال بلعيid، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة
د/ وجعوط سعاد، المركز الجامعي تيبازة
د/ راجعي مصطفى، جامعة مستغانم
د/ بريك الله حبيب، المركز الجامعي تندوف

اللجنة الاستشارية:

- د/ جوفرو إيريك، جامعة ستراسبورق (فرنسا)
 - د/ عبد الواحد حوري، جامعة باريس 7 (فرنسا)
 - د/ معروف ديب شفيقة، جامعة أميان (فرنسا)
 - د/ رواج مرموش، المركز الوطني للبحث العلمي (فرنسا)
 - د/ دمدو حميد، جامعة تولوز 2 (فرنسا)
 - د/ ميموني نادية، جامعة سرجي بونتاز (فرنسا)
 - د/ السوايجي منجية، جامعة الزيتونة (تونس)
 - د/ صغير يسري، جامعة منوبة (تونس)
 - د/ منصوري ألفى، جامعة قرطاج (تونس)
 - د/ مرابط فدوى، جامعة وجدة (المغرب)
 - د/ فهيمة كريمة المشهداني، جامعة بغداد (العراق)

مختبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

كلية الحقوق سعيد حمدان، جامعة الجزائر 1، الجزائر 16000.

الهاتف: +213.73.36.91.43 | الفاكس: +213.21.56.51.55

اللجنة الوطنية الجزائرية للتربية والعلم والثقافة

قصر مصطفى باشا، 6 نهج الاستقلال، الجزائر.

الهاتف: +213.21.66.86.24 الفاكس: +213.21.66.82.83

الإيداع القانوني : ISSN 2012؛ 2676-2064

تقديم

أ.د/ عصام طوالبي

مدير مخبر حقوق الإنسان والقانون الإنساني
وكرسي اليونسكو للأمير عبد القادر لثقافة السلام

إنه لم دواعي التفاؤل أن يبادر كرسي اليونسكو للأمير عبد القادر لثقافة السلام ومخبر حقوق الإنسان، بالاشتراك مع اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة، بنشر العدد الخامس من المجلة العلمية الدولية الموسومة بعنوان "المعابر".

مما يزيد في أهمية المبادرة المحور الذي يندرج ضمنه هذا العدد: المشاركة السياسية للمرأة في بلد الإسلام.

وإن كانت إشكالية التعارض بين الأصالة والمعاصرة من المواضيع الشائكة التي أثارت ولا تزال تثير اهتمام الباحثين من مختلف الأفق، لا شك أن مسألة مساهمة المرأة في الشأن العام من العوامل الأكثر إبراز للثانية القطبية التي تجاذب اليوم الفكر الإسلامي: نزعة تحفظية من جهة، متشبّثة ب曩ض ممجد أسير أعراف وعادات المجتمع العربي الوسيط، ونزعة حديثة من جهة أخرى، داعية إلى تبني نموذج علماني غربي مفقد للمرجعية الدينية والمعالم الثقافية.

هل من سبيل آخر لإيجاد التوازن في هذا الصراع العويص بين الأصالة والمعاصرة في بلد الإسلام؟

من خلال تطرقها لموضوع المشاركة السياسية للمرأة، تكاد تتفق المقالات المجموعة في هذا العدد، رغم اختلاف مقارباتها وتبالين تخصصاتها، على الاقتراح التالي كبداية حل لإخراج الفكر الإسلامي من القوقة الدوغماتية التي سجن فيها: تمحيص التراث الديني من الممارسات العرفية والأفكار النمطية التي تراكمت عليه عبر القرون، و العودة إلى الاجتهد الفقهي لفهم النصوص بما يتاسب مع الوقت

الحاضر. ألم يؤثر عن الخليفة علي: "ربوا أولادكم غير تربيتكم فإنهم يعيشون لزمان غير زمانكم"؟

تلك أبرز خلاصة تبثق من مقال الدكتورة منجية السوايحي، أستاذة علوم القرآن بجامعة الزيتونة العريقة، حيث تعرض بوضوح كبير النصوص الشرعية الدالة على مشروعية مشاركة المسلمة في الحياة العامة، مبطة بذلك دعوى عدم أهلية المرأة على تولي الوظائف العامة.

تشري هذا الطرح الدكتورة عشي نوارة، أستاذة محاضرة بكلية الحقوق لجامعة الجزائر 1، بربطها هذه النصوص بمقاصد الشريعة كواجب "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وضرورة "التضامن لمقاومة الظلم". أليست المرأة مثل الرجل معنية بهذه المقاصد التي يرى فيها الإمام أبو حامد الغزالى "قبة المجتهدين"؟ من هنا كانت المرأة شريكة للرجل في حفظ بيضة الإسلام. تذكرنا الباحثة أن قاضي قضاة قرطبة أبو رشد الحفيid قد تقطن لذلك منذ أكثر من سبعة قرون.

يعمق الأستاذ قوراري سليمان من جامعة أدرار في إبراز الفجوة الفاصلة بين الإسلام الأصولي المتحفظ والإسلام الإصلاحي المجدد، من خلال عرض حجج وموافق مماثلي كل من التيارين بخصوص مسألة المشاركة السياسية للمرأة. قبل أن يرجح في نهاية المطاف الرأي الداعي إلى تعزيز مشاركة الجنس اللطيف في الحياة العامة، مثريا البحث بأمثلة من النساء الحاكمات الحكيمات اللواتي عرفتها الحضارة الإسلامية عبر تاريخها المجيد.

بعد هذا المدخل الشرعي، تقترح الدكتورة بن علال سهام، أستاذة محاضرة بكلية الحقوق بجامعة تلمسان، تحليلا قانونيا اجتماعيا لمسألة المشاركة السياسية للمرأة، مبرزة الفجوة الموجودة في أكثر الأحيان بين النص القانوني والواقع الاجتماعي.

تعمق الدكتورة عيشور نادية، بصفتها أستاذة في علم الاجتماع بجامعة سطيف، التحليل الاجتماعي لمختلف العرائق التي تحول دون ان شراح المرأة الجزائرية في الحياة السياسية.

لا شك أن أبرز هذه العرائيل بل وأكثرها خطورة ما يعرف بالعنف السياسي ضد المرأة، الذي تقترح الدكتورة بن قوية سامية، أستاذة محاضرة في قانون الأسرة بجامعة الجزائر 1، تحليل مدى فعالية الإستراتيجية التي وضعتها الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة لمكافحته.

لا تكفي محاربة العنف السياسي لوحدها لإقناع المرأة بالمشاركة في الدائرة السياسية؛ بل يجب تصور إطار قانوني يُشجع هذه المشاركة: ذلك ما يُعرف بقانون ترقية حظوظ تمثيل المرأة في المجال السياسي، والذي فرضته مختلف دول المغرب الكبير كما تذكّرنا بذلك أوشان سارة، باحثة بجامعة الجزائر 1، من خلال قراءة مقارنة للتشريعين الجزائري والتونسي. تعمق أكثر الدكتورة مدارف فايزة، أستاذة محاضرة في القانون العام بجامعة الجزائر 1، في تحليل أحكام القانون العضوي 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة.

بالطبع، لم يقض هذا القانون على كافة العرائيل الاجتماعية التي تحول دون خوض المرأة الجزائرية صرح الحياة السياسية. تلك العرائيل نفسها نجد لها آثرا في المجتمع المغربي الشقيق أيضا. إذ وكما بينت ذلك الدكتورة فدوى مرابط، أستاذة النظم الدستورية بجامعة وجدة، رغم اجتهاد المشرع المغربي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، إلا أنها لم تصل بعد إلى الهدف المنشود.

لم تقل الدكتورة كريم المشهداني، أستاذة علم الاجتماع بجامعة بغداد، سوى ذلك؛ حيث تصل لنفس الاستنتاج بعد عرضها لأهم أسباب تبني المشرع العراقي في دستور 2005 لنظام الكوطا لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة.

في نفس المنطقة، ذلك الشرق الأوسط المليء بالمفاجئات، نكتشف عبر مقال الدكتور كاكى محمد، أستاذ محاضر بجامعة الجلفة، أن دول الخليج تعرف مخاضا فكريا كبيرا في مجال العلاقات بين الجنسين. فها هي المرأة الخليجية، سواء الكويتية منها أو الإماراتية، بل وحتى السعودية، ورغم ثقل نمط المجتمع الذكوري المتحفظ، تتاضل بشجاعة كبيرة في سبيل استرجاع مكانتها كمواطن بأتم معنى الكلمة له حظه الوافر في بناء مستقبل بلده.

تلك بيايجاز شديد مواضيع المقالات المجموعة في هذا العدد من مجلة المعابر؛ لا تفوتنا هنا الإشادة بشراء المقالات المقترحة باللغة الأجنبية؛ أولها مقال الشيخ خالد بن تونس، أستاذ الطريقة الشاذلية الدقاوية العلاوية وصاحب مبادرة اليوم العالمي للعيش معاً في سلام. بمحاولته الإجابة على السؤال الجوهرى الذى منحه عنواناً لمقاله "هل مستقبل الإسلام يمر بالمرأة؟"، يبين الشيخ بحكمة أن مظاهر الثقافة الإسلامية التي يستند إليها الغرب غالباً لاتهام الإسلام بتمييز المرأة، كالحجاب، والتعديدية في الزواج وعدم المساواة في الميراث، لم تكون لمنع المرأة في صدر الإسلام من المشاركة الفعلية في الحياة العامة.

لكن وللأسف، سرعان ما تغلبت التأويلات الواهية على التراث الإسلامي، كما تذكرنا بذلك الدكتورة حورية عبد الواحد، أستاذة محاضرة بجامعة باريس 7، لتجحجب في نهاية المطاف المعنى الأصلي للنصوص بنزعة ذكورية لا علاقة لها مع جوهر الرسالة الروحية .

أضف إلى ذلك ثقل التصورات الاجتماعية المرتبطة بالزواج كمؤسسة دينية بالأساس، وما قد يترتب عنها من قيود عائلية، كاشتراط بعض الأزواج اعتزال شريك حياتهم الحياة المهنية بل وحتى تخليها عن الدراسة أحياناً. أعباء لازالت تتقل كأهل النفسية الأنثوية، وتساهم بطبيعة الأمر في صد المرأة عن الحياة العامة، كما يبدو ذلك جلياً من خلال مقال الدكتورة زقان راضية، أستاذة علم النفس العيادي بجامعة الجزائر 2 .

لا شك أن الرغبة في نفض الغبار عن التراث الإسلامي العريق كانت بمثابة المحفز الرئيسي لبروز الحركة النسوية الإسلامية ابتداء من مطلع القرن الماضي، والتي ستدفع بالمشروع العربي، خطوة بعد خطوة، مكتسب بعد مكتسب، إلى قبول المشاركة الأنثوية في الحياة العامة كمظهر من مظاهر تكريس الديمقراطية ودولة القانون .

لا يسعنا في الختام إلا التقدم بخالص الشكر والعرفان للباحثين الذين ساهموا بمقالاتهم القيمة في هذا العدد الخامس من مجلة المعابر، والتي نتمنى لها مستقبلاً علمياً بارزاً.

مَبْاْبِل

مجلة دولية محكمة تصدر عن كرسي اليونسكو للأمير عبد القادر لثقافة السلام

ومخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لجامعة الجزائر 1

واللجنة الوطنية الجزائرية للتربية والثقافة والعلوم

المجلد 5 العدد 1 ديسمبر 2019

11 تقديم

أ/ عصام طوالبي

15

المشاركة السياسية للمرأة على ضوء الخطاب القرآني

أ/ منجية السوايحي - جامعة الزيتونة تونس

31

العمل السياسي للمرأة من خلال نصوص ومقاصد الشريعة

الإسلامية

د/ نوارة العشي - جامعة الجزائر 1

55

قراءة في حقوق المرأة السياسية في القرآن الكريم والسنة

النبوية المطهرة

أ/ سليمان قوراري - جامعة أدرار

85

المرأة والممارسة السياسية: بين الشريعة الإسلامية والقانون

الوضعي

د/ سهام بن علال - جامعة تلمسان

- المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية: بين المعوقات السوسيو-ثقافية والدعاوي الأمنية 109
أد/ نادية عيشور - جامعة سطيف 2
- إستراتيجية الدولة الجزائرية في مكافحة العنف السياسي ضد المرأة 131
د/ سامية بن قوية - جامعة الجزائر 1
- الإطار القانوني المدعم للمشاركة السياسية للمرأة في دور المغرب العربي: الجزائر وتونس نموذجاً 147
آ/ أوشان سارة، أد/ عصام طوالبي - جامعة الجزائر 1
- مشاركة المرأة الجزائرية في الدائرة السياسية 167
د/ مدارف فايزية - جامعة الجزائر 1
- المرأة والمشاركة السياسية في النظام السياسي المغربي 191
أد/ فدوى مرابط - جامعة وجدة المغرب
- حق المرأة العراقية في المشاركة السياسية: رؤية سوسيولوجية 211
أد/ فهيمة كريم رزيق المشهداني - جامعة بغداد
- المشاركة السياسية للمرأة العربية بين الواقع والتحديات: عينة من بلدان الخليج 225
د/ محمد كاكى - جامعة الجلفة